



أهم الملاحظات العملية في تحقيق جريمة غسل الأموال ١. ضرورة الربط بين الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال

لا تتحقق جريمة غسل الأموال إلا إذا ثبت أن المال محل الجريمة ناتج عن جريمة أصلية محددة (مخدرات – رشوة – تهرب ضريبي – اتجار بالبشر... إلخ). ويجب إثبات هذه الجريمة أو على الأقل توافر مؤشرات جدية على ارتكابها.

٢. إثبات علم الجاني بعدم مشروعية مصدر المال

يجب التحقق من علم المتهم بأن المال متحصل من نشاط غير مشروع. وقد يستدل على ذلك من ظروف الواقعة، أو العلاقة بالجريمة الأصلية، أو طبيعة التحويلات المالية.

٣. تتبع حركة الأموال بشكل دقيق

من خلال مراجعة الحسابات البنكية، التحويلات، التعاملات العقارية، تسجيلات الملكية، تقارير وحدة غسل الأموال، وغيرها من الأدلة المالية.

٤. التحرك السريع لإصدار قرارات التحفظ والمنع من التصرف

التأخر في ذلك قد يؤدي إلى تهريب الأموال أو نقلها إلى أطراف أخرى، مما يصعب من عملية الاسترداد أو الإثبات لاحقاً.

٥. الاستعانة بالتقارير المالية والفنية المتخصصة كالتقارير الصادرة من وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي، وتقارير الخبراء الحسابيين إذا لزم الأمر.





النيابة العامة المصرية
الدليل الإرشادي

المآخذ الشائعة



٦. ضرورة توثيق الأدلة الإلكترونية

كالرسائل النصية، الإيميلات، أو التحويلات التي تتم عبر الإنترنت أو العملات الرقمية (إن وجدت)، مع الحفاظ على سلامتها القانونية وسلسلة الحيازة.

٧. التأكد من عدم ازدواج الإجراءات مع القضايا الأصلية

عند وجود تحقيقات منفصلة للجريمة الأصلية، يجب التنسيق لضمان عدم التضارب أو تكرار الإجراءات.

